الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2015/EC.2/9/Report
27 January 2016
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

اللجنة التنفيذية عن اجتماعها الثاني
عمّان، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2015

موجز

عقدت اللجنة التنفيذية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعها الثاني في عمّان، في الفترة من 14 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2015، بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء في الإسكوا.

وتضمن جدول أعمال اللجنة مجموعة من البنود، أهمها التقدم المحرز في عمل الأمانة التنفيذية في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأول، وتنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين. ونظرت اللجنة في مجموعة من القضايا الإقليمية والعالمية تضمنت خطة التنمية المستدامة لعام 2030: استراتيجية الإسكوا وخطة العمل؛ أهداف التنمية المستدامة: وضع مؤشرات إقليمية للتقدم في تحقيقها؛ تنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛ الآليات التكنولوجية الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛ مؤتمر باريس بشأن تغيُّر المناخ؛ حوكمة الهجرة الدولية في المنطقة العربية: الممارسات الواعدة؛ آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية في المنطقة العربية؛ الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية وانتهاك القانون الدولي. كذلك استعرضت اللجنة الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين 2018-2019، والتحضيرات الجارية للدورة التاسعة والعشرين للإسكوا. ونظرت اللجنة ضمن بند تقارير الهيئات الفرعية في تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الحادية عشرة، وتقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها العاشرة. كما استعرض المجتمعون ثلاثة بنود تتعلق بشبكة التعاون الفني في الإسكوا.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأبرز النقاط التي أثيرت في المناقشات، والتوصيات التي خلص إليها المجتمعون بعد مناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	4
الفصل		
أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني	6-4	4
ألف- التوصيات الموجّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا	5	4
باء- التوصيات الموجّهة إلى الأمانة التنفيذية.....	6	6
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	48-7	8
ألف- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأول.....	10-7	8
باء- تنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين	19-11	8
جيم- خطة التنمية المستدامة لعام 2030: استراتيجية الإسكوا وخطة العمل.....	25-20	10
دال- أهداف التنمية المستدامة: وضع مؤشرات إقليمية للتقدم في تحقيقها	28-26	11
هاء- تنفيذ خطة عمل أديس أبابا	31-29	12
واو- الآليات التكنولوجية الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية.....	35-32	12
زاي- نتائج قمة باريس بشأن تغيُّر المناخ.....	38-36	13
حاء- حوكمة الهجرة الدولية في المنطقة العربية: الممارسات الواعدة	42-39	14
طاء- آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية في المنطقة العربية	45-43	15
ياء- الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية وانتهاك القانون الدولي	48-46	16
كاف- الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين 2018-2019.....	51-49	17
لام- التحضيرات الجارية للدورة التاسعة والعشرين للإسكوا.....	54-52	17
ميم- تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها.....	56-55	18
نون- شبكة التعاون الفني في الإسكوا: تقييم عمل الشبكة.....	59-57	18
سين- شبكة التعاون الفني في الإسكوا: مقترح لمراجع اسناد الشبكة..... .	62-60	19
عين- شبكة التعاون الفني في الإسكوا: خطة العمل لفترة السنتين 2016-2017.....	64-63	20
فاء- موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية..... ..	65	20
صاد- ما يستجد من أعمال.....	66	20

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ثالثاً- اعتماد تقرير اللجنة التنفيذية عن اجتماعها الثاني	67	20
رابعاً- تنظيم الاجتماع	76-68	21
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	68	21
باء- الافتتاح	72-69	21
جيم- الحضور	73	22
دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	75-74	22
هاء- الوثائق	76	23

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين 24
المرفق الثاني- قائمة الوثائق 26

مقدمـة

1- أنشئت اللجنة الفنية بموجب قرار اتخذته اللجنة الوزارية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في دورتها الرابعة والعشرين، التي عُقدت في بيروت من 8 إلى 11 أيار/مايو 2006. ثم اتخذت الإسكوا في دورتها الوزارية الثامنة والعشرين التي عقدت في تونس من 15 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2014 القرار 320 القاضي بتحويلها إلى لجنة تنفيذية وتعديل صلاحياتها، لتكون أكثر قدرةً على تيسير الاتصال المباشر بين الأمانة التنفيذية للإسكوا والدول الأعضاء بشأن القضايا الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية التي تُعنى بها الإسكوا، وذلك من خلال تمكينها رفع قراراتها مباشرة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وفي هذا الإطار، عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعها الثاني في فندق كمبنسكي في عمّان، من 14 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2015.

2- وناقشت اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني البنود المُدرجة على جدول أعمالها التي شملت تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأول، وتنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين. ونظرت اللجنة في مجموعة من القضايا الإقليمية والعالمية تضمنت خطة التنمية المستدامة لعام 2030: استراتيجية الإسكوا وخطة العمل؛ أهداف التنمية المستدامة: وضع مؤشرات إقليمية للتقدم في تحقيقها؛ تنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛ الآليات التكنولوجية الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛ مؤتمر باريس بشأن تغيُّر المناخ؛ حوكمة الهجرة الدولية في المنطقة العربية: الممارسات الواعدة؛ آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية في المنطقة العربية؛ الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية وانتهاك القانون الدولي. كذلك استعرضت اللجنة الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين 2018-2019، والتحضيرات الجارية للدورة التاسعة والعشرين للإسكوا. ونظرت اللجنة أيضاً ضمن بند تقارير الهيئات الفرعية في تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الحادية عشرة، وتقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها العاشرة. واستعرض المجتمعون ثلاثة بنود تتعلق بشبكة التعاون الفني في الإسكوا.

3- ويعرض هذا التقرير أبرز مواضيع البحث والمناقشة، بالإضافة إلى التوصيات التي خلص إليها المجتمعون.

أولاً- التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني

4- خلصت اللجنة التنفيذية في ختام اجتماعها الثاني إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات حول المواضيع المدرجة على جدول الأعمال.

ألف- التوصيات الموجّهة إلى الدول الأعضاء في الإسكوا

5- وجهت اللجنة التنفيذية إلى الدول الأعضاء التوصيات التالية:

(أ) أخذ العلم بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاجتماع الأول للجنة التنفيذية، وكذلك القرارات الصادرة عن الدورة الثامنة والعشرين للإسكوا، وحث باقي الدول الأعضاء، التي لم توافِ الأمانة التنفيذية بتقاريرها عن التقدم المحرز في تنفيذ القرارات الوزارية، على رفعها إلى الأمانة التنفيذية مكتوبة ضمن مهلة أقصاها 1 شباط/فبراير 2016؛

(ب) الترحيب بالإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين 2018-2019، كما ورد في الوثيقة (E/ESCWA/2015/EC.2/5) التي عُرضت على اللجنة، وموافاة الأمانة التنفيذية بملاحظات الدول الأعضاء في موعد أقصاه 3 كانون الثاني/يناير 2016، بحيث يتم إدراج هذه الملاحظات وفقاً لولاية الإسكوا، ويصار إلى اعتمادها في الدورة الوزارية المقبلة؛

(ج) أخذ العلم بنتائج المؤتمر الثالث حول تمويل التنمية وتداعياته على المنطقة العربية، وإقرار بنود التصور المطروح من الأمانة التنفيذية كأولويات للعمل خلال المرحلة المقبلة في مجالات تمويل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، وتحفيز الاستثمار، وتحسين الأداء الضريبي، وتشجيع العاملين في الخارج على توجيه مدخراتهم بما يخدم تمويل التنمية ويعزز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى الوطني؛

(د) دعوة الدول الأعضاء غير المشمولة بمشروع مراكز نقل التكنولوجيا إلى الانضمام للمشروع لما له من فائدة في تنسيق المنظومات التكنولوجية الوطنية في مجال نقل التكنولوجيا؛

(هـ) أخذ العلم بالتقدم المحرز في تحديد مجموعة مؤشرات على الصعيد العالمي لرصد أهداف التنمية المستدامة، وخطة العمل المقترحة بخصوص إجراء مشاورات إقليمية تهدف إلى تحديد الإطار الإقليمي لرصد هذه الأهداف؛ والترحيب بجهود الأمانة التنفيذية في إدراج ورش عمل ضمن خطتها الهادفة إلى جمع صانعي القرار الذين يمثلون وزارات التخطيط ووزارات الاقتصاد وغيرها من الوزارات إلى جانب ممثلي المكاتب الإحصائية الوطنية؛

(و) تعزيز المشاركة في مسارات الحوار على المستويين الإقليمي والدولي حول قضايا الهجرة لتوسيع إمكانات التنمية، وتلبية احتياجات اللاجئين والنازحين وغيرهم من المهاجرين، وكذلك المجتمعات المضيفة؛

(ز) مواءمة سياسات الهجرة مع المواثيق الدولية بما يضمن هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة، ويعزز آثارها الإيجابية على التنمية في بلدان المنشأ والمقصد والعبور، ويقلل من انعكاساتها السلبية؛

(ح) مواكبة جهود تطوير الأطر القانونية والمؤسسية، بما يضمن حقوق المهاجرين، ويصب في تحقيق الغايات المتعلقة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(ط) دعم الأمانة التنفيذية في الجهود التي تبذلها لمساعدة الشعب الفلسطيني ومؤسساته بهدف نيل حقوقه كاملة والتخفيف من آثار الاحتلال، بما في ذلك مساعدة الأمانة التنفيذية على تأمين الموارد من خارج الميزانية لتعزيز جهودها في تحليل وقياس كلفة الاحتلال الإسرائيلي الشاملة والتراكمية منذ عام 1967، بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية وغيرها من الجهات المعنية الإقليمية والدولية؛

(ي) الترحيب باستضافة دولة قطر للدورة الوزارية التاسعة والعشرين للإسكوا والتي ستركز على خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخريطة الطريق على المستوى الوطني لتنفيذها، والتي ستعقد في آواخر شهر أيار/مايو 2016. وسيتم تحديد تاريخ انعقاد الدورة وجميع الترتيبات اللازمة بين الأمانة التنفيذية والبلد المضيف؛

(ك) اعتماد تقارير الهيئات الفرعية التالية:

- تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الحادية عشرة E/ESCWA/SDPD/2015/IG.2/8/Report؛
- تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها العاشرة E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/6/Report.

باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية

6- وجّهت اللجنة التنفيذية إلى الأمانة التنفيذية التوصيات التالية:

(أ) مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عن طريق دعم الدول الأعضاء في دراسة الروابط بين الأهداف والغايات الواردة فيها، بهدف تحديد الجوانب المشتركة لدى الدول الأعضاء، وتعزيز قدرة هذه الدول على تنفيذ إدماج حقيقي لهذه الأهداف في استراتيجياتها الوطنية وتوفير صيغ متعددة لتنفيذ هذه الأهداف؛

(ب) بناء قدرة الأطر الوطنية على رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإنتاج الإحصاءات ذات الصلة، وضمان ملاءمة المؤشرات المدرجة في الإطار الإقليمي لرصد أهداف التنمية المستدامة للسياسات المحلية، بما فيها (ليس على سبيل الحصر) قضايا الدول التي تمر بنزاعات؛

(ج) دعم الجهود المبذولة في الدول الأعضاء، لا سيما تلك المتأثرة بالنزاعات، للتعامل مع موضوع التكنولوجيا من أجل التنمية، ولتنفيذ الأبعاد التكنولوجية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا سيّما بنك التكنولوجيا وبنك حقوق الملكية الفكرية ومنصّة المبادرات الابتكارية وآلية التسهيل التكنولوجي؛

(د) تقديم الدعم في مجال إعداد الاستراتيجيات والخطط الوطنية وبلورة المنظومات الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، والربط بين هذه الاستراتيجيات وبين جهود الدول في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 على المستوى الوطني وفق الأولويات والتحديات؛

(ه) تقديم تقرير سنوي إلى الدول الأعضاء يتناول تنفيذ خطة عمل تمويل التنمية والدعم الفني؛

(و) دعم جهود الدول الخارجة من النزاعات والمتأثرة بها، بما يضمن تعزيز منعتها ومساعدتها في مواجهة التحديات التنموية وتحمل الأعباء الناجمة عن هذه النزاعات خلال مراحل إعادة التأهيل والإعمار، والمصالحة المجتمعية، وتعزيز التنمية وبناء المؤسسات. وتتمثّل أشكال الدعم هذه بتقديم دعم فني ومعياري في وضع خطط وآليات تهدف إلى تحقيق المصالحة المجتمعية، ودراسة تجارب الحوار الوطني المختلفة واستقاء الدروس المستفادة منها، وتحديد التدخلات التي يمكن تنفيذها بهدف تعزيز التنمية وبناء المؤسسات وتوثيق التلاحم الاجتماعي عن طريق إعادة إدماج المجتمعات المحلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك دراسة الصيغ المحتملة لتكاليف إعادة الإعمار؛

(ز) تعزيز التقييم الشامل لآثار النزاعات والأزمات والاحتلال على بعض الدول الأعضاء المتضررة، ومنها قياس الأثر قصير المدى والأثر الجيلي، وذلك بهدف تعزيز قدرة هذه الدول ومؤسساتها وشعوبها على مواجهة التحديات؛ والسعي، على المدى الطويل، إلى تعزيز القدرات المؤسسية لهذه الدول على تقييم المخاطر وتحليل آثار الأزمات والنزاعات وتحديد أوجه النقص داخل مؤسساتها؛

(ح) تعزيز الجهود في مجال دعم الشعب الفلسطيني ورصد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك:

(1) تكثيف الجهود في تحليل وقياس كلفة الاحتلال الإسرائيلي الشاملة والتراكمية منذ عام 1967، وتعزيز التعاون والتنسيق مع الحكومة الفلسطينية وكافة الجهات المعنية الدولية والإقليمية في هذا المجال، والسعي لتأمين الموارد اللازمة لذلك من خارج الميزانية؛

(2) عرض نتائج الدراسة التي تتناول مدى انطباق التعريف القانوني للفصل العنصري على السياسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني على الدول الأعضاء في أثناء انعقاد الدورة الوزارية التاسعة والعشرين، وما يترتّب على ذلك من توصيات؛

(3) الترحيب ببنود التصور الذي طرحته الأمانة التنفيذية حول الاستراتيجية الإعلامية لتعميم المواد الصادرة عنها بهدف زيادة الوعي حول حقوق الشعب الفلسطيني والانتهاكات الإسرائيلية لها؛ والطلب إلى الأمانة التنفيذية تطوير هذا التصوّر بحيث يكون أكثر شمولية؛

(ط) الاستمرار في بناء قدرات الدول العربية بشأن قضايا تغيُّر المناخ من خلال إعداد الدراسات وعقد ورش عمل تدريبية في ضوء نتائج مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP 21) والمتمثل في اتفاق باريس، وخاصة حول موضوعات تنفيذ أنشطة تقارير المساهمات الوطنية في تخفيض الانبعاث والتمويل ونقل التكنولوجيا؛

(ي) توفير الدعم المطلوب للمملكة المغربية تحضيراً لمؤتمر الأطراف الثاني والعشرين (COP 22) والذي سيُعقد في مراكش في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 بالتنسيق مع جامعة الدول العربية والمجموعة العربية التفاوضية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغربي آسيا، وذلك من خلال عقد ورش عمل تدريبية وإعداد دراسات بالتنسيق مع الجهات المعنية في المملكة؛

(ك) إعداد دراسة لتقييم التأثيرات والانعكاسات المتوقعة لنتائج قمة التغيُّر المناخي، بما في ذلك تقدير هذه الانعكاسات بصورة كمية، إن أمكن، ومدى تأثيرها على قدرة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف التنموية الأخرى، إذا ما توافرت الموارد المالية اللازمة؛

(ل) إعداد دراسة عن العلاقة بين الآثار الناجمة عن تغيُّر المناخ والنزاعات الناشئة في المنطقة العربية في ضوء النتائج العلمية للمبادرة الإقليمية بشأن تقييم آثار تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثير القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار)؛

(م) تقديم الدعم للدول الأعضاء في موضوع الهجرة الدولية بأنماطها المختلفة عن طريق التوعية وتعزيز قدرات صناع القرار وتشجيع الحوارات الإقليمية؛ ودعم جهود الدول في جمع معلومات وبيانات ذات نوعية جيدة حول الهجرة الدولية وغيرها من التحركات البشرية بما يضمن وضع سياسات تستند إلى الأدلة؛

(ن) إعادة تفعيل شبكة التعاون الفني، وتنظيم اجتماعها المقبل بالتزامن مع اجتماعات اللجنة التنفيذية إن أمكن، ومراجعة مقترحها حول مراجع الإسناد الجديدة لشبكة التعاون الفني وخطة العمل المقترحة لفترة السنتين 2016-2017 لعرضها على اجتماع الشبكة المقبل قبل عرضها على اللجنة التنفيذية لإقرارها؛

(س) تنفيذ تقييم مستقل لبرنامج التعاون الفني للإسكوا في منتصف عام 2017.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأول
(البند 3 (أ) من جدول الأعمال)

7- في إطار هذا البند، عرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/3(Part I)، التقدم المحرز في الإجراءات والأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية تنفيذاً للتوصيات الصادرة عنها في اجتماعها الأول (عمّان، 8-9 حزيران/يونيو 2015).

8- وأشار مندوب اليمن إلى تجربة بلده، الفريدة على صعيد المنطقة العربية، في مجال الحوار الوطني، معرباً عن رغبته في دراسة هذه التجربة لاستقاء دروس يمكن أن تستفيد منها الدول العربية التي تمر بنزاعات مماثلة. واستفسرت مندوبة الأردن عن المرحلة التي وصل إليها إعداد "دليل إرشادي" لصناع القرار حول كيفية إدراج مبادئ "إعلان تونس للعدالة الاجتماعية" في عملية التخطيط للتنمية. وطلب مندوب البحرين أن تتم المراسلات المتعلقة بنشاطات الإسكوا في المملكة عبر الجهة المعيّنة للتنسيق بين الأمانة التنفيذية والبحرين. وشدّد مندوب فلسطين على أهمية إرسال تقارير حول التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الخاصة بالدول الأعضاء إلى الأمانة التنفيذية ضماناً لمصداقية عمل اللجنة، حيث أن هذه التوصيات قد وجّهت إلى الدول الأعضاء وتم الاتفاق عليها ويتعين بالتالي العمل على تنفيذها.

9- وفي معرض الرد على تعليقات مندوبي الدول الأعضاء، أوضحت الأمينة التنفيذية للإسكوا بأن الأمانة قد شرعت في إعداد دراسات حول تكلفة النزاعات التي تمر بها بعض الدول العربية، مشيرة إلى "مشروع أجندة مستقبل سوريا" الذي يطرح رؤية مستقبلية تجمع كافة الفرقاء. وطرحت نية الإسكوا تنفيذ مشروع مماثل في اليمن لجمع الفرقاء اليمنيين حول طاولة حوار. فأشارت إلى ضرورة تمويل هذا النوع من المشاريع لما توفره من معطيات لازمة عمّا قد يؤول إليه مسار معين لبناء المستقبل الذي تطمح إليه الدول التي تمر بنزاعات. أما بالنسبة إلى الدليل الإرشادي، فقد أوضحت بأن الإسكوا تعمل حثيثاً على موضوع العدالة الاجتماعية حيث قامت في الفترة السابقة بإعداد مجموعة كبيرة من الدراسات المتصلة والتي ستستخدم في إعداد الدليل.

10- وأكد أمين سر اللجنة إلتزام الإسكوا بآليات التواصل التي تم الاتفاق عليها مع الدول الأعضاء. أما فيما يتعلق بتوصيات اللجنة التنفيذية الموجهة إلى الدول الأعضاء، فأشار إلى أهمية قيام الدول الأعضاء بإعداد تقارير بهذا الشأن، على غرار ما تقوم به الأمانة التنفيذية، وإدراجها في تقارير متابعة التنفيذ المقدمة إلى اللجنة. واتفق المجتمعون أن تقوم الأمانة التنفيذية بحثّ الدول الأعضاء مجدداً على موافاة الأمانة بتقارير التقدم المحرز في تنفيذ قرارات الدورة الوزارية والتوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية لتقديمها إلى الدورة الوزارية التاسعة والعشرين.

باء- تنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات التي اتخذتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين
(البند 3 (ب) من جدول الأعمال)

11- عرضت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/3(Part II)، التقدم المحرز في برنامج عملها تنفيذاً لإعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات

التي اتخذتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014). فتطرّقت إلى التدابير المتخذة لتنفيذ مختلف التوصيات، لا سيّما مجموعة الدراسات التي تناولت العدالة الاجتماعية من زوايا عدة، ومنها قضايا المساواة بين الجنسين، والربط بين النمو الاقتصادي والتشغيل والفقر وعدم المساواة، والسياسات المتعلقة بالتركيز على مرحلة الطفولة المبكرة باعتبارها إحدى المراحل المهمة في بناء القدرات الفردية، وعدم المساواة في فرص التعليم، وتحليل تصورات عدم المساواة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، وتأثير اللاجئين على النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة في المنطقة العربية.

12- وأشارت الأمانة التنفيذية إلى إصدارها تقريراً حول ملامح سياسات الحماية الاجتماعية للإمارات العربية المتحدة وعُمان، وبلورتها مجموعة أدوات لتحسين قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات قائمة على المشاركة في مجال الحماية الاجتماعية. أضافت أنّ الإسكوا قد عقدت اجتماعاً رفيع المستوى لمناقشة الربط بين المشاركة والعدالة الاجتماعية، ونظمت مؤتمراً إقليمياً في الرياض حول الحماية الاجتماعية والتنمية.

13- أما في ما يتعلق بقرار الدورة الوزارية الخاص بفلسطين، فقد أنشأت الإسكوا شراكة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لإجراء مسح للأسر يتناول الأحوال المعيشية في غزة، وأثر الهجوم الذي شنته إسرائيل في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2014. وتعاونت مع جامعة بير زيت لتحليل نتائج المسح وإعداد تقرير بأبرز نتائجه واتجاهاته، وآليات التكيّف التي يعتمدها الفلسطينيون في غزة. وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 42/2003 بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها، أعدّت الإسكوا تقريراً فنياً استعرضت فيه وضع المرأة والفتاة في فلسطين بين تموز/يوليو 2012 وحزيران/يونيو 2014. وتعدّ الإسكوا حالياً تقريراً عن آثار الممارسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني.

14- أما فيما يتعلق بالقرار الخاص بدورية انعقاد المنتدى العربي للتنمية المستدامة، عقدت الأمانة التنفيذية الدورة الثانية للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة في المنامة، من 5 إلى 7 أيار/مايو 2015، بالشراكة مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتبارهما شريكين أساسيين في المنتدى، لمناقشة الإعداد لقمة التنمية المستدامة التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2015.

15- وأيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تغيير اسم اللجنة الفنية إلى "اللجنة التنفيذية" وإعادة النظر في دورها وصلاحياتها، بموجب قراره 36/2014. وستحيل الأمانة التنفيذية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار 321 (د-28) الذي يتضمن توصية بتغيير اسم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية"، وبتعديل صلاحيات الإسكوا المنصوص عليها في قرار المجلس 69/1985، تماشياً مع تسميتها الجديدة.

16- وأشار ممثل قطر إلى أهمية استفادة الإسكوا من الدراسات والتقارير الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عند إعدادها للتقارير المتعلقة بفلسطين بهدف تقديم توصيات شاملة. وأثنى ممثل فلسطين على التقارير المعدّة حول دولته، موضحاً ضرورة توافر البيانات المطروحة لدى صانعي القرار في فلسطين وفي المحافل الدولية على حد سواء. فأشار إلى أنّ التقارير التي تعدها الإسكوا، وعلى رغم شموليتها، لا تغطي قياس بعض الجوانب مثل المعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني. وطلبت ممثلة العراق وضع سياسات اجتماعية حول كيفية إدماج المجتمعات المحرّرة والخارجة من النزاعات وأدوات تسمح بتطبيق هذه السياسات.

17- وطلب ممثل مصر إلى الإسكوا مساعدة الدول الأعضاء على التوصّل إلى موقف موحد من خلال نشاطاتها التي تتناول التنمية المستدامة وتمويل التنمية. وطرح فكرة إعداد دراسات قطاعية متعددة تهدف إلى

وضع تصور لتكلفة التكنولوجيا في المنطقة. فشدّد على أهمية حصول الدول العربية على نصيب من التكنولوجيا بأشكالها المتعددة مثل الطاقة، والغذاء، والاتصالات والمعلومات، وذلك عن طريق بناء شراكات مع منظمات رائدة في هذا المجال.

18- وأوضحت الأمانة التنفيذية في معرض ردّها على استفسارات الدول الأعضاء، بأن الأوراق التي تعدّها الإسكوا تعتمد على التحليل العلمي لسياسات العدالة الاجتماعية، وعلى الإحصاءات والمسوح الوطنية، ولا تستند إلى الإحصاءات التي توردها المنظمات الدولية إلا في غياب هذه البيانات الوطنية.

19- وشكرت الأمينة التنفيذية مندوبي الدول على مداخلاتهم. وأشارت إلى أهمية احتساب كلفة الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين في ضوء غياب مثل هذه الجهود التي تعزز الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، مؤكّدة اطّلاع الإسكوا على التقارير التي تعدّها منظمات أخرى والتي توثق وقائع الاحتلال. فأشارت إلى أنّ هذه التقارير، خلافاً لتلك التي تعدّها الإسكوا، تكتفي بوصف الحالة الآنية. أمّا التقارير التي تعدها الإسكوا فتهدف إلى احتساب الكلفة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للاحتلال. وأوضحت بأن الحديث على التكنولوجيا يهدف أساساً إلى البحث عن سُبل توطينها وتطويرها وإنتاجها في المستقبل.

جيم- خطة التنمية المستدامة لعام 2030: استراتيجية الإسكوا وخطة العمل
(البند 4 (أ) من جدول الأعمال)

20- عرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة، في إطار هذا البند، تقريراً عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030: استراتيجية الإسكوا وخطة العمل استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part I). فقد حدّدت هذه الوثيقة الاستراتيجية وخطة العمل اللتين اقترحتهما الإسكوا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وكان الهدف منهما إظهار إمكانية تعديل عمل الإسكوا وهيكليتها التنظيمية لدعم الدول الأعضاء في دمج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ضمن أطرها الإنمائية الوطنية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وحددت خطة عمل الإسكوا بشكل واضح الأهداف العامة للاستراتيجية والمجالات ذات الأولوية لتنفيذ مجموعة متكاملة من الأنشطة التي تضمن فعالية تدخلات الإسكوا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. والخطوة الأولى في هذا الإطار هي إتمام مشروع خطة العمل بما يضمن شمولها ووضوح العلاقة بين عناصرها والتسلسل بين نواتجها، وتحديد الكيانات المسؤولة عنها والموارد اللازمة لتنفيذها.

21- ووفقاً لهذه الخطة، ستبدأ الإسكوا في عام 2016 بإعداد مجموعة شاملة من المنتجات المعرفية ذات الصلة المباشرة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن المتوقع أن تكون الإسكوا مستعدة في عام 2017 لوضع آليتها الخاصة للمتابعة والتقييم المقارن بين دول المنطقة. وستتضمن أنشطة المتابعة والتقييم هذه مقارنة لعمل الإسكوا في هذا المجال بغيرها من الهيئات الاقتصادية والاجتماعية، ومقارنة على أساس مجالات العمل. فالدول الأعضاء مدعوّة إلى عقد الاجتماعات بانتظام، ولا سيما من خلال المنتديات الإقليمية السنوية حول التنمية المستدامة، لاستعراض التقدم المحرز وتحديد الممارسات الجيدة ومناقشة التحديات والحلول المشتركة. وانطلاقا من الحرص على ضمان التنسيق في العمل، ستعقد المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة بالتعاون الوثيق مع أمانة جامعة الدول العربية وآلية التنسيق الإقليمي، وبمشاركة جميع الدول العربية.

22- ولتنفيذ برنامج العمل الطموح هذا، ستعيد الإسكوا تنظيم بعض الأجزاء من إطارها الاستراتيجي ضمن برنامج عملها لفترة السنتين 2016-2017، زيادةً في التركيز على التنمية المستدامة. وسترصد لهذه الغاية

موارد إضافية من الميزانية العادية، والبرنامج العادي للتعاون الفني، وحساب التنمية ومن الموارد من خارج الميزانية، علماً أن تنفيذ هذه الخطة سيحتاج إلى حوالي 3 ملايين دولار أمريكي.

23- وتعليقاً على عرض الأمانة التنفيذية، أوضح ممثل اليمن وجود تحديات في تحديد أهداف التنمية المستدامة في الدول التي تمر بنزاعات، مشدداً على أهمية التركيز على قضايا ناشئة مثل المجاعة والبيئة. وطالب بوضع خطة مرنة لاستيعاب المستجدات والتطورات المستقبلية. أما ممثل الأردن فرأى ضرورة مساعدة الدول الأعضاء في إدماج أهداف التنمية المستدامة بالأنشطة على المستويين الإقليمي والمحلي. وشدّد على أهميّة اعتماد سياسات تسمح برصد هذه الأهداف على صعيد المجتمعات المحلية. واقترح أن تنشئ الإسكوا على موقعها قاعدة إلكترونية للبيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وأن تساهم في بناء قدرات الأجهزة الإحصائية في الدول الأعضاء.

24- وطلب مندوب فلسطين وضع خطة شاملة للتنفيذ وتشكيل فريق فني متفرغ يكون على استعداد لمساندة الدول الأعضاء بصورة سريعة ومتكاملة تتماشى مع خطة التنمية المستدامة وأهدافها. وتطرّق مندوب مصر إلى الالتزامات الدولية الجديدة مثل خطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس حول تغيُّر المناخ الصادر عن المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ. وطلب مساعدة الإسكوا في رسم خارطة طريق لتنفيذ هذه الالتزامات وتحديد كيفية تمويل التنفيذ في ظل قصور التمويل الدولي. كما طلبت الدول الأعضاء رفع قرار إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة للمطالبة بتوفير الموارد الإضافية الكافية للأمانة التنفيذية للتعامل مع خطة التنمية المستدامة بشكل يفي باحتياجات المنطقة العربية.

25- وفي معرض الرّد على مداخلات الدول الأعضاء، أشار نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا إلى استمرار الإسكوا في العمل على تطوير الاستراتيجية المقترحة مشدداً على أهمية تحقيق التكامل الإقليمي، ومؤكداً على ضرورة إنشاء وحدة تلبي احتياجات الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة، كجزء أساسي من آليات تنفيذ هذه الإستراتيجية.

دال- أهداف التنمية المستدامة: وضع مؤشرات إقليمية للتقدم في تحقيقها
(البند 4 (ب) من جدول الأعمال)

26- عُرضت على اللجنة التنفيذية في إطار هذا البند "أهداف التنمية المستدامة: وضع مؤشرات إقليمية للتقدم في تحقيقها" استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part II). وقد تناولت الوثيقة الجهود التي تضطلع بها الأمانة التنفيذية في دعم الدول العربية في أثناء عملية التفاوض على وضع مؤشرات لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تضمنت لمحة عامة عن عمل اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في هذا الصدد، ودور فريق الخبراء المشترك بين الوكالات بشأن أهداف التنمية المستدامة. وسلطت الوثيقة الضوء على بعض القضايا التي أثيرت في أثناء المشاورات الإقليمية، ووضع المبادئ الأساسية للإطار الإقليمي لرصد أهداف التنمية المستدامة.

27- وعلق ممثل اليمن على العرض مستفسراً عن الغاية من رصد أهداف التنمية المستدامة وما إذا كان ذلك سيؤثر إيجاباً على الدول من ناحية تحسين مستوى المعيشة أو القضاء على البطالة أو غيرها. وأشار إلى التحدي الذي تواجهه الدول في تحديد مؤشرات على مستوى المحافظات في ظل التفاوت الكبير فيما بينها. وطلب ممثل الأردن وضع مؤشرات سهلة القياس لتسهيل عمل الدول، مشيراً إلى أهمية دور صانعي القرار في

تحديد الأولويات الإقليمية والوطنية، وإلى ضرورة التعاون مع اللجان الوطنية للإحصاء في تقييم المؤشرات المستخدمة من حيث قدرتها على توفير المعلومات المرجوة.

28- ورداً على هذه التعليقات، أثنت الأمانة التنفيذية على أهمية الحوار بين اللجان الوطنية للإحصاء وبين صانعي القرار، مشدّدة على استعداد الأمانة التنفيذية لدعم الدول الأعضاء في متابعة ورصد التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بعد الانتهاء من اعتماد المؤشرات الخاصة بكل هدف من الأهداف.

هاء- تنفيذ خطة عمل أديس أبابا
(البند 4 (ج) من جدول الأعمال)

29- طرحت الأمانة التنفيذية في هذا البند "تنفيذ خطة عمل أديس أبابا" استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part III) التي ألقت الضوء على نتائج المؤتمر الثالث لتمويل التنمية المعقود عملاً بخطة عمل أديس أبابا وتداعياتها على المنطقة العربية. واقترحت التركيز على مجموعة أولويات لتعبئة مصادر التمويل خلال المرحلة المقبلة.

30- وفي إطار تعليق الدول على هذا البند، استفسر ممثل قطر عن وجود مؤشرات أو جدول إحصائي لقياس التقدم الذي أحرزته الدول العربية في تنفيذ التزاماتها في ضوء مقررات المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (مثل مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية) التي سبقت خطة عمل أديس أبابا. واستفسر مندوب اليمن عن السُبل الكفيلة بتحقيق الاستفادة من تحويلات العاملين في تمويل التنمية في الدول العربية. فهذه التحويلات تستخدم في غالبيتها، كما أوضح ممثل الأردن، في تمويل الاستهلاك وليس التنمية. ورأى ممثل الأردن ضرورة إيجاد وسيلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والنظر في كيفية الاستفادة من الاستثمارات البينية العربية. فأشار ممثل مصر إلى أهمية عدم النظر إلى تحويلات العاملين كجزء من مساعدات التنمية، مؤكداً أنّ هذه التحويلات تصبّ في غالبيتها ضمن الإنفاق على التعليم والصحة. والحفاظ على وجهة الاستعمال هذه ضروري لما له من آثار على الحد من الفقر.

31- ورداً على مداخلات الدول الأعضاء، أوضح ممثل الأمانة التنفيذية ضرورة تعبئة الموارد على الصعيد المحلي لتمويل نشاطات متعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم وفاء الدول بالتزاماتها. فشدّد على أهمية خلق ظروف استثمارية محفزة واستغلال السيولة المتوفرة في البنوك العربية، وتقليص هدر الموارد، ومعالجة التجنب الضريبي. واقترح إنشاء منتدى عربي للسياسات الضريبية وتشجيع العاملين على إرسال مدخراتهم إلى وطنهم الأم عن طريق خلق آليات لتشجيعهم على استثمار المدخرات الإضافية في بلدانهم.

واو- الآليات التكنولوجية الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية
(البند 4 (د) من جدول الأعمال)

32- ناقش المشاركون في إطار هذا البند "الآليات التكنولوجية الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية" بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part IV) التي تناولت دور التكنولوجيا في تحويل بنية الاقتصادات عن طريق تعزيز الكفاءة والترابط، وإمكانية الوصول إلى الموارد والخدمات. وسلطت الوثيقة الضوء على دور التكنولوجيا والابتكار في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ودور الإسكوا في العمل مع دول المنطقة لبناء اقتصادات وطنية قائمة على المعرفة.

33- وفي معرض التعليق على هذا البند، استفسر ممثل اليمن عن الآليات التي تعتزم الإسكوا اعتمادها لمساعدة الدول التي تعاني من نزاعات، لا سيّما سوريا وليبيا واليمن، وعن كيفية تعزيز القدرة التنافسية لهذه الدول وللدول الأقلّ نمواً. وأشار ممثل مصر إلى أهمية التكنولوجيا، في قطاعات مثل التعليم والصحة والغذاء والطاقة والدواء، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتطلع إلى اضطلاع الإسكوا بمساعدة الدول الأعضاء في هذا المجال. أمّا ممثل الأردن فأكّد على أهمية دور الإسكوا في تشجيع الشراكات بين الدول العربية لتبادل التجارب الناجحة، واستفسر عن كيفية إنتاج تكنولوجيا خاصة بالمنطقة من خلال البحث والتطوير واستخدامها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشار ممثل فلسطين إلى ضرورة إيجاد المقوّمات والأسس التي تسمح بتوظيف التكنولوجيا لخدمة التنمية، ومن أبرزها النُظُم التعليميّة، التي اقترح إعادة النظر فيها وبناءها على أسس تكنولوجية تحقق استمراريتها. كذلك أكّد ممثل فلسطين على أهمية تطوير التعليم والبحث العلميّ والشراكة مع القطاع الخاص. ورأى ممثل الإمارات العربية المتحدة أن تدخل التكنولوجيا وكذلك الابتكار في صلب خطّة عمل الإسكوا. واقترح وضع خطّة وطنية للمنطقة العربية فيما يخصّ الابتكار والقطاعات ذات الأولويّة في موضوع الابتكار. أمّا ممثل المملكة العربية السعودية فأكّد على أهمية بناء الشراكات بين الدول الأعضاء، ودعا إلى الاستفادة من تجربة المملكة التي وضعت خطة للتكنولوجيا كان للإسكوا دورٌ كبيرٌ في إعدادها وتطويرها.

34- ورداً على مداخلات الدول الأعضاء، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنّ الإسكوا تعدّ دراسات حول موضوع القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ودعا الدول الأعضاء إلى تكييف هذه الدراسات على الصعيد المحلي، مؤكداً على دور الإسكوا في تصميم بنك تكنولوجيا المعلومات، وموضحاً وجود عدد من المنصّات في الدول العربية تهدف إلى استخدام التكنولوجيا في العمل الحكومي. وأشار إلى التجارب الناجحة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وأهمية تعميم هذه التجارب على الدول الأخرى.

35- ورداً على الاستفسار حول كيفية الحصول على التكنولوجيا، ذكّر ممثل الأمانة التنفيذية بإمكانية اللجوء إلى بنك التكنولوجيا الذي أنشأته الأمم المتحدة في اسطنبول لمساعدة البلدان الأقلّ نمواً، ومركز الإسكوا للتكنولوجيا الذي يشكل بنكاً للتكنولوجيا في المنطقة العربية. وشدّد على ضرورة وضع منظومة وطنية متكاملة للابتكار ولنقل التكنولوجيا وترسيخها، داعياً الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة في تمويل هذا المشروع.

زاي- مؤتمر باريس بشأن تغيُّر المناخ
(البند 4 (هـ) من جدول الأعمال)

36- قدمت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند عرضاً حول "جهود الإسكوا للإعداد للمؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (COP-21)"، وذلك بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part V). فقد تضمنت الوثيقة عرضاً للجهود التي قامت بها الأمانة التنفيذية خلال العامين الماضيين في بناء قدرات الدول الأعضاء على التفاوض حول اتفاق جديد لتغيُّر المناخ، وورشات العمل التي نظمتها الإسكوا ودليل التفاوض الذي قامت بإعداده. كما أبرزت الوثيقة النتائج التي خلص إليها مؤتمر الأطراف.

37- وفي إطار تعليق الدول على هذا البند، أشار ممثل اليمن إلى ضرورة دراسة المؤشرات الإحصائية وسبل الاستفادة منها لقياس التغيُّرات المناخية وآثارها، مستفسراً عن كيفيّة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مواضيع المحميات الطبيعية، والتصحّر، والجفاف. وتساءلت ممثلة العراق عن تأثير الحروب على تغيُّر

المناخ. وأعربت الدول عن استعدادها للتنسيق مع المملكة المغربية في التحضير لاستضافة الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP-22) والمزمع عقدها في مراكش في تشرين الثاني/نوفمبر 2016. وشدّد ممثل مصر على ضرورة تكثيف مشاركة الدول العربية في مراكش، سيّما وأنّ الاجتماع سيعقد في بلد عربي، من خلال طرح مبادرة عملية خاصة بالمنطقة، تتولى الإسكوا تنسيقها مع الدول الأعضاء وطرحها على المجتمعين في مراكش. واقترح ممثل المملكة العربية السعودية أن تتولى الإسكوا إطلاق مبادرات خاصة لأبحاث ودراسات حول الطاقة النظيفة، وتشجيع الاستثمار ودعمه في هذا المجال، وتعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف بناء قدرة دول المنطقة على الابتكار وتحسين مستوى المعيشة وبالتالي فرص وصولها إلى الطاقة النظيفة. وطلب ممثل الإمارات العربية المتحدة إعداد ورقة تخصّص لتحليل نتائج اتفاق باريس بصورة مفصّلة وفهم تداعيات هذا الاتفاق على آفاق التنمية في الدول العربية. وأكّدت ممثلة المملكة المغربية على أهمية دعم الإسكوا للدول الأعضاء فيها ومواكبتها في تنظيم الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP-22) عن طريق تنظيم ورش عمل تدريبية وتنسيق الموقف العربي.

38- ورداً على مداخلات الدول الأعضاء، أكّد ممثل الأمانة التنفيذية أنّ العمل جارٍ على تحليل المخرجات في وثيقة باريس بشأن تغيُّر المناخ وتأثيرها على المنطقة العربية. كذلك، يتمّ العمل على الاقتراح القاضي بعقد ورشة عمل في نهاية شهر شباط/فبراير 2016 حول آليات تنفيذ اتفاقية باريس، لا سيّما التمويل ونقل التكنولوجيا. أما بالنسبة إلى المؤشرات الإحصائية، فقد تمّ إعداد 80 مؤشراً خاصّاً بتغيُّر المناخ بالاشتراك مع الخبراء المعنيين، وذلك ضمن المبادرة الإقليمية بشأن تقييم آثار تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار). وردّاً على ممثلة العراق، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنّ المناخ هو سبب محتمل لحدوث حروب أو نزاعات أو هجرات؛ أمّا تأثير الحروب على المناخ من نواح محدّدة، كحدوث العواصف الرملية مثلاً، فهو موضوع يمكن دراسته بإعداد النماذج المناخية الخاصة بذلك. وردّاً على مقترحات ممثل المملكة العربية السعودية، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى الدراسات العديدة التي أنجزتها الإسكوا حول موضوعات الطاقة المتجددة والربط بين الطاقة والغذاء والمياه لزيادة كفاءة الاستخدام في جميع القطاعات؛ بالإضافة إلى مخرجات علمية كثيرة مبنية على نماذج مناخية في المنطقة العربية. وأكّد ممثل الأمانة التنفيذية على أهمية اتفاقية باريس التي قد تشكّل نقطة تحوّل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية مشيراً إلى ضرورة تعظيم الاستفادة من هذا الاتفاق، وموضحاً ضرورة شروع الدول العربية في تقييم احتياجاتها من الصندوق الأخضر للمناخ كواحد من آليات التمويل المتاحة.

حاء- حوكمة الهجرة الدولية في المنطقة العربية: الممارسات الواعدة
(البند 4 (و) من جدول الأعمال)

39- استعرضت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part VI) حول "حوكمة الهجرة الدولية في المنطقة العربية: الممارسات الواعدة" التي تناولت ما شهدته المنطقة العربية في السنوات الأخيرة من تغيُّرات هامة في أنماط واتجاهات الهجرة دفعت بالدول العربية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع أطر سياسية ومؤسساتية لمعالجة الآثار المترتبة على تحركات سكانية باتت أكبر وأكثر تعقيداً. وتناولت الوثيقة قضايا الجنسية، والهجرة غير النظامية، والإتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والهجرة القسرية، وتحركات اللاجئين. كما ألقت الضوء على الممارسات الواعدة في حوكمة الهجرة الدولية في المنطقة العربية.

40- وتعليقاً على هذا البند، أشارت ممثلة الأردن إلى أنّ التقرير أغفل ما قدّمه الأردن للاجئين السوريين من خدمات في شتى المجالات ومنها الصحة والتعليم. وأشار مندوب الإمارات العربية المتحدة إلى أنّ بلده قد أصبح مثالاً يُحتذى به في معاملة العمال الأجانب. أمّا ممثل قطر فنوّه بالجهود التي وُضعت لإعداد التقرير

الذي شمل بيانات عن واقع الهجرة والعمالة في 22 بلداً عربياً. وأشار إلى التحسينات التي أدخلتها قطر في عام 2015، ومنها التشريع الصّادر في تشرين الأول/أكتوبر 2015 والذي سيدخل حيّز التنفيذ في عام 2016 ويقضي بإلغاء نظام الكفالة، وحرية نقل كفالة العامل بعد انتهاء فترة العقد، بالإضافة إلى تطبيق ذكيّ يسهّل المعاملات بين الكفيل والمكفول من دون الحاجة إلى الحضور لدى الجهات المختصة، وغيرها من الإجراءات. وتمنّى ممثل قطر تعزيز التنسيق مع الإسكوا لاستخدام هذه المعلومات في تقاريرها والاستفادة من آراء الإسكوا وتوصياتها. وذكرت ممثلة المغرب بأن بلدها هو طرف في اتفاقية اللاجئين منذ خمسينات القرن الماضي، وأشارت إلى إنشاء إدارة خاصة بتتبّع أوضاع اللاجئين ودراسة ملفّاتهم ومنحهم بطاقة إقامة وضمان. ولفت ممثل المملكة العربية السعودية إلى أنّ المملكة قد منحت مئات الآلاف من اللاجئين السوريّين إقامة نظامية وأتاحت لهم الوصول إلى كامل الخدمات التعليمية والصحية والسكنية، وبذلت الجهود لدعمهم ورعايتهم في الدول المجاورة كالأردن ولبنان، وأصدرت مؤخراً تنظيمات تهدف إلى تصحيح أوضاع بعض اليمنيين المقيمين في المملكة.

41- وأضافت ممثلة العراق بأن هجرة العقول البشرية والكفاءات تؤثر على التنمية، وتساءلت عن وجود سياسات لإدماج هذه العقول أو إسترجاعها. أمّا وفد الأردن فركّز على قضية اللجوء وأبعادها وتأثيراتها على تحقيق الأهداف التنموية في البلدان المضيفة، حيث أنّ معظم الأهداف تُقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على الخدمات المختلفة، فيما تؤدّي الأعباء المتزايدة في البلدان المضيفة إلى تراجع قيم مؤشرات التنمية. وشدّد وفد الأردن على ضرورة الاطّلاع على ما ورد في الخطة التي أعدّتها الحكومة الأردنية بالتشارك مع منظمات الأمم المتحدة بشأن التصدّي لآثار استضافة اللاجئين السوريين، وإدراج نتائجها في تقرير الإسكوا.

42- ورداً على مداخلات الدول الأعضاء، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن التقرير اقتصر على الإصلاحات التي تمّت بين عامي 2012 و2015 (نيسان/أبريل)، وهذا ما يفسّر عدم تطرّقه إلى بعض الإصلاحات التي ذكرت في دول مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وأكّدت الأمانة التنفيذية على تطلّعها للوقوف على مضمون تقرير دولة قطر حول قانون العمالة الجديد، وعلى أهمية تناول قضية هجرة الأدمغة الناجمة عن تداعيات النزاعات في التقارير والدراسات المستقبليّة. وأشارت إلى أن التقرير كان قد رصد بعض الممارسات الواعدة، وشدّدت على أهميّة بذل جهود إضافية في الدول العربية لحماية حقوق المهاجرين.

طاء- آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية في المنطقة العربية
(البند 4 (ز) من جدول الأعمال)

43- عرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة التنفيذية في إطار هذا البند "آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية في المنطقة العربية" استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part VII). وكان التقرير قد أكد على الحاجة إلى استراتيجيات في الأمدين القصير والطويل لمعالجة مواطن الضعف المؤسسي في مجال حل النزاعات والتخفيف من تداعياتها؛ وآليات السياسات العامة الهادفة إلى الحد من مخاطر النزاعات وآثارها على المستوى الإقليمي؛ والمعونة الدولية التي تأخذ في الاعتبار ظروف النزاعات. واستند التقرير إلى أدلة حديثة من المنطقة العربية حول أبرز تداعيات النزاعات على التنمية، وخلص إلى استنتاجات وتوصيات بشأن السياسات العامة.

44- وأثنت ممثلة العراق على العرض الذي قدمته الأمانة التنفيذية، مؤكّدة على أهمية التركيز على التنمية البشرية، وعلى حاجة العراق إلى الدعم الفنيّ من الإسكوا لإعداد خطط وسياسات تهدف إلى إعادة تأهيل وإدماج الأفراد، لا سيّما النساء وذوي الإعاقة، في المحافظات المحرَّرة. وأشار ممثل اليمن إلى تجربة الحوار

الوطني اليمني فوصفها بالفريدة، وشدّد على أهمية النظر في أسباب تعثرها وكيفية الاستفادة منها. كذلك استفسر عن السيناريوهات المحتملة لتكاليف إعادة الإعمار في اليمن، وتطرّق إلى قضية المصالحة الاجتماعية بين أطراف النزاع والآليات أو الاتفاقات المتاحة والملزمة للأطراف المعنيّة. وطلب ممثل فلسطين اعتماد مقاربة جديدة في إعداد الدراسات تأخذ في الاعتبار مختلف شرائح النازحين (من أطفال ونساء وغيرهم) واحتياجاتهم الخاصة، وشدّد على ضرورة التمييز في المقاربات بين اللجوء القسري والهجرة المنظّمة. وأثنى ممثل فلسطين على ما ذكره مندوب اليمن حول أهمية المصالحة الاجتماعية وضرورة تكرارها مع الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية. أمّا ممثلة الأردن فرأت ضرورة تسليط الضوء على آثار اللجوء السوري إلى الأردن، مثل فقدان مكتسبات التنمية، والأمية، وبروز الفكر المتطرّف. كما طلبت إضافة توصية إلى الورقة موضوع النقاش حول زيادة مِنعة البلدان المستضيفة للاجئين. وذكر مندوب قطر أنّ دولته تدرس كيفية استيعاب الطلاب السوريين في جامعاتها.

45- وشكر ممثل الأمانة التنفيذية أعضاء الوفود على مداخلاتهم التي تسمح بإثراء موضوع الدراسة، مؤكداً استعداد الإسكوا الشروع في تقييم تكلفة آثار النزاعات وعدم الاستقرار ودراستها، وتقديم رؤية مستقبلية موحّدة لبعض الدول التي تعاني من هذه النزاعات حول مستلزمات إعادة الإعمار والسيناريوهات المحتملة والبدائل وكلفتها على التنمية. أمّا فيما يخص الحوار الوطني في اليمن، فقد أكّد ممثل الأمانة التنفيذية أنّ الإسكوا كانت قد دعت، قبل سنتين، عدداً كبيراً من أعضاء لجنة الحوار الوطني اليمني إلى بيروت، بالإضافة إلى ممثلين عن بعض الدول الأعضاء للاستفادة من تجربة اليمن. وشدّد على ضرورة توضيح أسباب تعثر الحوار والمصالحة بين أطراف النزاع في اليمن ومتابعته من حيث توقف المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني؛ كذلك لفت ممثل الأمانة التنفيذية إلى أنّ الإسكوا قد بدأت، بالتعاون مع خبراء يمنيين، بإعداد أوراق تتناول فيها خلفية الأوضاع والقضايا الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وواقعها. وشكر ممثلي الأردن على الإيضاحات التي تقدّما بها، مشيراً إلى أنّ الإسكوا تعمل، بالتنسيق مع مركز سمو الأمير الحسن، على إعداد تقرير يفصّل آثار اللجوء السوري على الأردن ويطرح بعض الأفكار لمساعدة البلدان المضيفة في التخفيف من الآثار السلبية لهذا اللجوء. وأكّد على دور الإسكوا في مساعدة الدول التي تمرّ بنزاعات على إيجاد استراتيجيات لتكييف الأهداف الإنمائية وصولاً إلى تحقيقها.

ياء- الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية وانتهاك القانون الدولي
(البند 4 (ح) من جدول الأعمال)

46- عرضت الأمانة التنفيذية على اللجنة التنفيذية الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part VIII) حول "الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية وانتهاك القانون الدولي". وكانت الأمانة التنفيذية للإسكوا قد أعدت هذه الوثيقة عملاً بالقرار 316 (د-28) الصادر عن الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا في أيلول/سبتمبر 2014، وطلبت بموجبه الدول الأعضاء إلى الأمانة التنفيذية إعداد تقارير دورية عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الحقوق التي ينصّ عليها القانون الدولي والمواثيق والاتفاقيات الدولية. وقد تناول هذا التقرير انتهاك السلطات الإسرائيلية للقانون الدولي، وإمكانية أن تصل سياسات وممارسات الاحتلال إلى حدّ جرائم الفصل العنصري.

47- وأشاد ممثل اليمن بالتقرير المقدم حول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الاسرائيلي في فلسطين معرباً عن تطلعه إلى المزيد من الدراسات المماثلة للوقوف على معاناة الشعب الفلسطيني في ظل

الاحتلال. وأعرب ممثل فلسطين عن تقديره لدعم الإسكوا المستمر لبلده والجهد الذي تبذله الإسكوا لتقديم صورة حقيقية عن معاناة الشعب الفلسطيني.

48- وثمّن ممثل الأمانة التنفيذية الكلمات الداعمة لفلسطين، وأكّد سعي الإسكوا الدائم لإلقاء الضوء على تداعيات الاحتلال الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

كاف- الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين 2018-2019
(البند 5 من جدول الأعمال)

49- قدمت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند عرضاً حول "الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين 2018-2019" وذلك بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/5. ويركز الإطار على تعزيز التنمية المستدامة المتكاملة والشاملة والعادلة، من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفعالة، واستناداً إلى ثلاث ركائز استراتيجية هي: العدالة الاجتماعية، والتكامل الإقليمي، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بحيث يعكس التكامل بين الأنشطة التي ستضطلع بها الإسكوا.

50- وفي إطار تعليق الدول الأعضاء على هذا البند، أشار ممثل المغرب إلى أهمية زيادة التنسيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى للأمم المتحدة، خاصة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وذلك لضمان اتساق المؤشرات التي يستخدمها كل من الطرفين. وأشاد ممثل فلسطين بشمولية الإطار، ورأى بأنه يبني على الإطار الاستراتيجي السابق، وفي الوقت ذاته، يراعي التطورات المستجدة في المنطقة والعالم. وطلب توضيح الآلية المعتمدة للتحقق من المؤشرات وقياسها بشكل ملائم. وطلب ممثل قطر تلخيص الجزء المتعلق بالتحديات أمام التنفيذ. وطلبت ممثلة المغرب تمديد المدة الزمنية المتاحة للدول الأعضاء من أجل التشاور حول الإطار الاستراتيجي مع مختلف القطاعات لكي تبدي آراءها بشأنه. وأشادت ممثلة العراق بالبرنامج الفرعي 7 حول التنمية وتخفيف آثار النزاعات. كما أشاد ممثل مصر بالإطار الاستراتيجي الطموح وتساءل عن خطة الإسكوا لتعبئة الموارد التي تحتاجها لتنفيذه وترتيب أولويات تنفيذه.

51- وفي معرض الرد على مداخلات الدول، أشار نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا إلى التنسيق بين الإسكوا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجالات متعددة مثل تمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)، ومنطقة الاتحاد الجمركي العربي ومنطقة التجارة الحرة الأفريقية. وأضاف أنّ الإسكوا ستسعى إلى التنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مواضيع الهجرة. وفي معرض الرّد على ما أوردته ممثلة المغرب، أوضح نائب الأمينة التنفيذية أنّ الملاحظات الواردة من الدول ستدرج قبل 3 كانون الثاني/يناير 2016. أما بالنسبة إلى تعبئة الموارد، فأشار إلى أن الإسكوا تسعى جاهدة للحصول على موارد من خارج الميزانية.

لام- التحضيرات الجارية للدورة التاسعة والعشرين للإسكوا
(البند 6 من جدول الأعمال)

52- قدمت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند عرضاً حول "التحضيرات الجارية للدورة التاسعة والعشرين للإسكوا"، وذلك بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/6. وكانت الأمانة التنفيذية قد باشرت بالإعداد للدورة التاسعة والعشرين للإسكوا المزمع عقدها في الأسبوع الأخير من أيار/مايو 2016. وتضمن العرض طرحاً بشأن أعمال هذه الدورة، ومقترحاً بموضوعها الرئيسي، وذلك في ضوء الأولويات المستجدة في المنطقة

والعالم والقضايا الإنمائية البارزة، ولا سيما اعتماد الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالإضافة إلى جدول الأعمال المقترح للدورة.

53- وأعرب ممثل قطر عن رغبة بلده في استضافة الدورة التاسعة والعشرين للإسكوا بعد مشاورات أولية قام بها مع الأمانة التنفيذية بهذا الشأن، على أن يتم تحديد تاريخ الدورة في الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو 2016. وأشار ممثل اليمن إلى أهمية التمثيل والمشاركة على مستوى رفيع في الدورة وذلك ضماناً لحوار سياسي فعال. واقترح وفد قطر أن تستمر أعمال الدورة الوزارية على مدى ثلاثة أيام بدلاً من أربعة. فأكّد أعضاء الوفود على ضرورة التنسيق بين البلد المضيف والأمانة التنفيذية، وطلبوا الحصول على وثائق الاجتماع قبل ثلاثة أسابيع، على الأقل، من انعقاده.

54- وشكر أمين سر اللجنة دولة قطر على عرض الاستضافة، مشيراً إلى أهمية المشاركة الوزارية في الدورة تحقيقاً للغرض منها وهو بناء توافق سياسي بين الدول العربية حول الإجراءات التي ينبغي اتباعها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

ميم- تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها
(البند 7 من جدول الأعمال)

55- عرضت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند تقريرين لهيئتين من الهيئات الفرعية السبع في الإسكوا عن دوراتها المنعقدة في الفترة الفاصلة بين الاجتماعين الأول والثاني للجنة التنفيذية. وتضمن هذان التقريران، بالإضافة إلى التوصيات، مواضيع البحث والمناقشة ومعلومات عن تنظيم هذه الدورات والاجتماعات، وعن المشاركين فيها والوثائق المعروضة خلالها. وقد اطلعت اللجنة على هذين التقريرين واعتمدتهما، وهما:

(أ) تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الحادية عشرة E/ESCWA/SDPD/2015/IG.2/8/Report؛
(ب) تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها العاشرة E/ESCWA/SDD/2015/IG.1/6/Report.

56- ولم ترد أي مداخلات في إطار هذا البند.

نون- شبكة التعاون الفني في الإسكوا: تقييم عمل الشبكة
(البند 8 (أ) من جدول الأعمال)

57- قدمت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند عرضاً حول "شبكة التعاون الفني في الإسكوا: تقييم عمل الشبكة" وذلك بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/8(Part I). وتضمن العرض مراجعة عامة لأنشطة وإنجازات برنامج التعاون الفني، بما فيها الأنشطة الممولة بموارد من خارج الميزانية، والبرنامج العادي للتعاون الفني، وحساب الأمم المتحدة للتنمية. وكذلك قدمت تقييماً لتجربة شبكة التعاون الفني وأنشطتها منذ نشأتها.

58- وأشار ممثل اليمن إلى أن الدول العربية تمرّ في مرحلة تحتمّ عليها التركيز على أهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما تلك الدول التي تعاني من نزاع. وهذا يتطلب تكثيف أنشطة التعاون الفني حول بناء قدرات الدول الأعضاء في هذا المجال، والتركيز على مجال دعم الدول في إعادة الإعمار. وطلب أن تكون اللغة العربية اللغة الرسمية المعتمدة في جميع التقارير والوثائق الصادرة عن الإسكوا والمتعلقة بأنشطة التعاون

الفني. وأشار ممثل فلسطين إلى أنّ العرض لم يقدّم التحليل والإجابات الكافية حول المعوقات التي حالت دون الاجتماع المنتظم لشبكة التعاون الفني؛ وتساءل عن الحاجة الفعلية لوجود هذه الشبكة نظراً إلى استمرار سير برنامج التعاون الفني في غيابها. كذلك أشار إلى بعض المسائل، ومنها الغموض في تحديد مهمة الجهات المعيّنة للتنسيق وصلاحياتها في اتخاذ قرارات بشأن الأولويات الوطنية، والتأخّر أحياناً في تلبية احتياجات التعاون الفني، فيضطرّ الدول الأعضاء إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى. وطلب من الإسكوا إعادة مراسلة الدول الأعضاء بشأن عضويّة الشبكة، كما اقترح عقد اجتماع خلال الربع الأول من عام 2016 لمناقشة آراء الدول الأعضاء ورؤيتها بشأن تطوير الشبكة. وسأل ممثل فلسطين عن إمكانية ربطها بأمانة سر اللجنة التنفيذية. وضمّت ممثلة المغرب صوتها إلى ممثل فلسطين فيما يخصّ عمل الشبكة وتوقف اجتماعاتها، داعية إلى تفعيلها. وطلبت إعلام الدول الأعضاء ببرنامج البعثات الاستشارية للإسكوا قبل شهر على الأقل لتنظيم اجتماعاتها مع الجهات الوطنية المعنية بشكل أفضل.

59- وفي سياق الردّ على التعليقات، أكّد ممثل الأمانة التنفيذية أنّ الإسكوا ستحاول بقدر ما تتيحه إمكاناتها المساهمة في تقديم الدعم الفني لكافة الدول الأعضاء وفقاً لاحتياجاتها الوطنية. وقد يساهم هذا الدعم بإعادة إعمار الدول التي تمرّ بنزاعات. ورأى ضرورة إعادة تفعيل الشبكة بهدف تعزيز أنشطة التعاون الفني وتنسيقها بين الدول الأعضاء والإسكوا. وأضاف بأنّ الحاجة اليوم إلى خدمات التعاون الفني في المنطقة العربية أكثر إلحاحاً عمّا كانت عليه في عام 2010. وأشار أمين سرّ اللجنة، ردّاً على تعليق مندوب اليمن، بأنّ اللغة العربية هي من اللغات الرسمية للأمم المتحدة ومن اللغات العاملة للإسكوا؛ وأكّد حرص الإسكوا على ترجمة جميع الوثائق إلى اللغة العربية، وإرسال مستشارين إقليميين يتكلمون باللغة العربية، باستثناء بعض الحالات حيث يستعان بمستشارين في تخصّصات مطلوبة لا يتقنون اللغة العربية، فيتم والحال كذلك توفير ما يسهّل عملية التواصل.

سين- شبكة التعاون الفني في الإسكوا: مقترح لمراجع إسناد الشبكة
(البند 8 (ب) من جدول الأعمال)

60- قدمت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند عرضاً حول "مقترح لمراجع إسناد شبكة التعاون الفني في الإسكوا" وذلك بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/8(Part I).

61- وتعليقاً على هذا البند، جدّدت ممثلة العراق الطلب بتحديد وتوصيف أدقّ لمهام نقاط الارتكاز، وتساءلت عن ماهية مخرجات برامج التقييم، وعمّا إذا كان التقييم السنوي يقتصر على عمل الشبكة أم يتضمّن تقييماً لعمل أعضائها أيضاً. وطلب ممثل فلسطين توضيح مهام كلّ من الشبكة والجهات المعيّنة للتنسيق والسكرتارية. ورحّبت البحرين بالاقتراح القاضي بأن يكون أحد الممثلين عن كل بلد في شبكة التعاون الفني عضواً في اللجنة التنفيذية للإسكوا.

62- ولفت ممثل الأمانة التنفيذية إلى استمارة التقييم الداخلي عن كلّ ورشة عمل أو خدمة استشارية التي تقدّم إلى شبكة التعاون الفني ضمن أنشطة التعاون الفني، وإلى سعي الإسكوا إلى إجراء تقييم خارجي عن طريق مستشارين مستقلين. كما أوضح أنّ تقييم الشبكة يتضمّن عمل الشبكة وأداء أعضائها في آن. وأضاف أنّ الشبكة هي أداة للتعاون الفني ولها برنامج قائم بذاته؛ وهي تخلق مساحة مشتركة لتبادل الخبرات وزيادة التواصل ودعم مواجهة التحديات، مشيراً إلى أنّ إعادة صياغة مراجع إسنادها بهدف توضيحها بشكل أفضل اقتراح ممكن تحقيقه.

عين- شبكة التعاون الفني في الإسكوا: خطة العمل لفترة السنتين 2016-2017
(البند 8 (ج) من جدول الأعمال)

63- قدمت الأمانة التنفيذية في إطار هذا البند عرضاً حول "خطة عمل شبكة التعاون الفني في الإسكوا لفترة السنتين 2016-2017"، وذلك بالاستناد إلى الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/8(Part III).

64- وشكر ممثّل فلسطين الأمانة التنفيذية على الجهود التي تبذلها لإعادة تفعيل الشبكة، وشدّد مجدّداً على ضرورة توضيح مراجع إسنادها والتمييز بين مهام الشبكة وأنشطتها المحدّدة بإطار زمني، مؤكداً على الحاجة إلى عقد اجتماع في الربع الأول من عام 2016 يكون محطة لانطلاقة جديدة لشبكة التعاون الفني، وتفصيل خطة عملها وإقرارها والاتفاق عليها بالتشاور مع الدول الأعضاء.

فاء- موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية
(البند 9 من جدول الأعمال)

65- اتفق المجتمعون على عقد الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في كانون الأول/ديسمبر 2016، على أن تحدّد الأمانة التنفيذية التاريخ بالتشاور مع رئاسة اللجنة.

صاد- ما يستجد من أعمال
(البند 10 من جدول الأعمال)

66- لم ترد أي مقترحات في إطار هذا البند.

ثالثاً- اعتماد توصيات اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني
(البند 11 من جدول الأعمال)

67- اعتمدت اللجنة التنفيذية في ختام اجتماعها الثاني التوصيات المعروضة عليها والمستخلصة من النقاشات، وقدمت ملاحظاتها على التوصيات، على أن تُجرى عليها التعديلات المقترحة وتُدرج في تقرير شامل عن أعمال اللجنة والنتائج التي توصّل إليها المجتمعون. واعتمدت اللجنة مشروع القرار E/ESCWA/2015/EC.2/RES/L.3 حول استراتيجية الإسكوا وخطة العمل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد قامت الأمانة التنفيذية، قبل اعتماد مشروع القرار، بقراءة كلمة من قبل إدارة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة حول تقديرات النفقات المالية لهذا القرار. فوفقاً للمادة 24 من النظام الداخلي للإسكوا، تعدّ الأمانة التنفيذية تقديراً بتكاليف تنفيذ أي قرار يتضمن الإنفاق الإضافي من أموال الأمم المتحدة. ونصّ القرار كالتالي:

إن اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في نيويورك من 25 إلى 27 أيلول/سبتمبر 2015،

وإذ تذكّر بقراري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 305 (د-27) المؤرخ 10 أيار/مايو 2012 بشأن التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومتابعة مقرّرات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذها، و314 (د-28) المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2014 بشأن المنتدى العربي للتنمية المستدامة،

وإذ تنوّه بالجهود التي تبذلها الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة مع تقدير جهود الإسكوا في هذا المجال؛

1- **تعتمد** الاستراتيجية وخطة العمل اللتين اقترحتهما الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2- **تطلب** من الأمانة التنفيذية تنفيذ هذه الاستراتيجية والخطة، وتقديم تقارير دورية عن الأنشطة المتخذة تنفيذاً لهما، وبخاصة في مساعدة الدول في إدماج أهداف التنمية المستدامة في خططها التنموية الوطنية، ودعم النُظم الإحصائية، والقيام بعمليات المتابعة الإقليمية ومن ضمنها عقد المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ورصد التقدّم المحرز في المنطقة العربية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعداد تقارير إقليمية حول هذا الشأن بالاستناد إلى البيانات الرسمية؛

3- **تطلب أيضاً** من الأمانة التنفيذية اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة ومن بينها توفير الموارد البشرية والمالية وتأسيس وحدة فنية داخل الأمانة التنفيذية لهذا الغرض؛

4- **تطلب** من الأمينة التنفيذية تكييف الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2016-2017 لكي يتسق مع هذا القرار.

رابعاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

68- عُقد الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية في فندق كمبنسكي في عمّان خلال الفترة من 14 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2015. وعملاً بصلاحيات اللجنة التنفيذية التي تنص على تزامن ولاية رئاسة هذه اللجنة مع رئاسة الدورة الوزارية للإسكوا، تولت البحرين رئاسة اللجنة التنفيذية بحكم توليها رئاسة الدورة الوزارية الثامنة والعشرين، التي عقدت في تونس من 15 إلى 18 أيلول/سبتمبر 2014. وتولت الإمارات العربية المتحدة منصب نائب الرئيس الأول، وتونس منصب نائب الرئيس الثاني، والسودان منصب المقرر.

باء- الافتتاح

69- افتتحت اللجنة التنفيذية اجتماعها الثاني في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الإثنين 14 كانون الأول/ديسمبر 2015، في فندق كمبنسكي في عمّان. وألقت الشيخة الدكتورة رنا بنت عيسى آل خليفة، الوكيل المساعد للشؤون العربية والأفروآسيوية والمنظمات في مملكة البحرين ورئيسة الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية، كلمة مملكة البحرين. فرحّبت بالحضور، وبالأخص بالجمهورية الإسلامية الموريتانية لانضمامها إلى عضوية الإسكوا. وتمنت على الوفود التوصل إلى صيغة عمل مشتركة تعزز وتقوي التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف المنشودة.

70- ثم ألقت الدكتورة ريما خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا، كلمة استهلتها بالترحيب بالحضور ورئاسة الاجتماع وخاصة بالجمهورية الإسلامية الموريتانية التي شاركت في اجتماعات اللجنة التنفيذية للمرة الأولى بصورة رسمية بعد انضمامها لعضوية الإسكوا. وتطرّقت الدكتورة خلف في كلمتها إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتي سترسم مسار التنمية على مدى الأعوام الخمسة عشر المقبلة، وستكون لها تداعيات واسعة على طريقة التخطيط للتنمية وتنفيذ الخطط الوطنية. وستقدّم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء انطلاقاً من واقع خبرتها في التعامل مع الأهداف الإنمائية للألفية، ومع عملية إدارة التنمية من منظور تكاملي وشامل للقطاعات. وتطرّقت الأمينة التنفيذية إلى الاستحقاقات العالمية الأخرى مثل خطة عمل أديس أبابا التي تتناول سُبُل التمويل المختلفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومفاوضات تغيُّر المناخ بباريس التي توّجت بوضع إطار جديد للحد من الانبعاثات لمكافحة الاحتباس الحراري.

71- وأوضحت الأمينة التنفيذية بأن الإسكوا تقوم بمتابعة تنفيذ توصيات إعلان تونس حول العدالة الاجتماعية الذي صدر عن الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للاسكوا، مبرزةً أهمية قضية العدالة في تحديد مسارات التنمية خلال السنوات المقبلة ليس فقط في المنطقة العربية وإنما أيضاً في كافة مناطق العالم. وتطرّقت في هذا الإطار إلى آثار الاحتلال الإسرائيلي ليس فقط على الفلسطينيين وإنما أيضاً على دول المنطقة وقدرتها على تحقيق العدالة والتنمية المنشودة. وكانت الإسكوا قد أنجزت إعداد عدد كبير من الدراسات الفنية حول هذا الموضوع، كما شرعت في إعداد دليل إرشادي لصناع القرار حول كيفية إدراج قضايا العدالة الاجتماعية في خطط التنمية. وستقوم الإسكوا بإصدار تقرير موسّع حول حالة العدالة خلال العام المقبل.

72- كذلك تطرقت الأمينة التنفيذية إلى الإطار الاستراتيجي للإسكوا لفترة السنتين 2018-2019، وقد صمّم بما يلبّي الأولويات الإقليمية والعالمية التي ظهرت باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويحقق الانسجام بين مضامين هذا الإطار والدور المرجو للإسكوا خلال الأعوام الخمس عشرة المقبلة، وتمنّت على المشاركين تقديم اقتراحاتهم وتوصياتهم بهذا الشأن.

جيم- الحضور

73- شارك في الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية ممثلون عن الدول الأعضاء في الإسكوا. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول بهذا التقرير.

دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

74- أقرت اللجنة التنفيذية في جلستها الأولى جدول الأعمال بصيغته المعروضة عليها والواردة في الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/L.1. وفيما يلي جدول الأعمال بصيغته المعتمدة:

1- افتتاح الاجتماع.

2- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

3- قضايا المتابعة:

(أ) تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأول؛

(ب) تنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين.

4- القضايا العالمية والإقليمية:

(أ) خطة التنمية المستدامة لعام 2030: استراتيجية الإسكوا وخطة العمل؛
(ب) أهداف التنمية المستدامة: وضع مؤشرات إقليمية للتقدم في تحقيقها؛
(ج) تنفيذ خطة عمل أديس أبابا؛
(د) الآليات التكنولوجية الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛
(هـ) مؤتمر باريس بشأن تغيُّر المناخ؛
(و) حوكمة الهجرة الدولية في المنطقة العربية: الممارسات الواعدة؛
(ز) آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية في المنطقة العربية؛
(ح) الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية وانتهاك القانون الدولي.

5- الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين 2018-2019.

6- التحضيرات الجارية للدورة التاسعة والعشرين للإسكوا.

7- تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها:

(أ) تقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الحادية عشرة؛
(ب) تقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها العاشرة.

8- شبكة التعاون الفني في الإسكوا:

(أ) تقييم عمل الشبكة؛
(ب) مقترح لمراجع إسناد الشبكة؛
(ج) خطة العمل لفترة السنتين 2016-2017.

9- موعد ومكان انعقاد الاجتماع الثالث للجنة التنفيذية.

10- ما يستجد من أعمال.

11- اعتماد توصيات اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني.

75- وفي الجلسة نفسها وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/2015/EC.2/L.2.

هاء- الوثائق

76- يتضمن المرفق الثاني بهذا التقرير مجموعة الوثائق التي نظرت فيها اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثاني.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد زياد عبيدات
مدير مديرية الخطط والبرامج التنموية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة هزار بدران
رئيس قسم البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد معتصم الكيلاني
رئيس قسم التنمية المستدامة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيدة رغد الشخانبة
باحث أول لقسم البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد مؤيد غنيم
باحث
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة المهندس محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي
وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

السيد نزار فيصل المشعل
مدير إدارة الاتفاقيات الاقتصادية واللجان المشتركة
وزارة الاقتصاد

السيدة سمية الجناحي
إداري أول
مكتب وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية
وزارة الاقتصاد

السيدة حنان عبدالله القاضي
باحثة اقتصادية
وزارة الاقتصاد

مملكة البحرين

سعادة الشيخة الدكتورة رنا بنت عيسى بن دعيج آل خليفة
الوكيل المساعد للشؤون العربية والأفروآسيوية والمنظمات

السيد فؤاد صادق البحارنة
مستشار
وزارة الخارجية

السيد خليفة سلطان ناصر
مستشار
سفارة مملكة البحرين لدى المملكة الأردنية الهاشمية

جمهورية السودان

السيد محجوب الحسن محمد عكود
مدير ادارة
وزارة التجارة

السيد طه محمد أحمد سومي
مفتش أول
إدارة المنظمات الدولية
وزارة التجارة الخارجية

جمهورية العراق

السيدة رغد علي عبد الرسول
مدير عام
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

السيد سعيد بن راشد بن سعيد القتبي
مدير عام القطاعات الاجتماعية
المجلس الأعلى للتخطيط

فلسطين

السيد محمود عطايا
وحدة السياسات والاصلاح
مكتب رئيس الوزراء

دولة قطر

السيد طارق بن علي فرج الأنصاري
مدير إدارة التعاون الفني الدولي
وزارة الخارجية

السيد أسامة عثمان الفكي محمد أحمد
استشاري
إدارة التعاون الفني الدولي
وزارة الخارجية

السيد ناصر صالح آل عبد الغني
باحث علاقات دولية ثالث
إدارة التعاون الفني الدولي
وزارة الخارجية

دولة الكويت

السيد مشعل منور العارضي
مراقب المنظمات الدولية
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي
وزارة المالية

السيدة منيرة يحيى الخليفي
اختصاصي علاقات خارجية
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي
وزارة المالية

الجمهورية اللبنانية

السيد علي المولى
مستشار
سفارة الجمهورية اللبنانية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

السيد رامي عقله بشارات
سفارة الجمهورية اللبنانية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

جمهورية مصر العربية

سعادة السيد مجدي راضي
وزارة الخارجية
القاهرة، جمهورية مصر العربية

المملكة المغربية

السيدة حنان التوزاني
مكلفة بالدراسات لدى رئيس الحكومة
وزارة الشؤون العامة والحكامة

السيدة مريم اداو
كاتب الشؤون الخارجية
وزارة الخارجية والتعاون

السيد السعيد الركراكي
وزير مفوض
سفارة المملكة المغربية لدى المملكة الأردنية الهاشمية

المملكة العربية السعودية

السيد عبدالله علي المرواني الجهني
الوكيل المساعد للتخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

السيد صالح فهد الشهري
أخصائي تخطيط
وزارة الاقتصاد والتخطيط

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد تقره
مستشار وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية
وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

الجمهورية اليمنية

السيد نبيل محمد الطيري
مدير عام النماذج والتوقعات الاقتصادية
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
جدول الأعمال المؤقت والشروح	2	E/ESCWA/2015/EC.2/L.1
تنظيم الأعمال	2	E/ESCWA/2015/EC.2/L.2
قضايا المتابعة	3	E/ESCWA/2015/EC.2/3
تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأول	3 (أ)	E/ESCWA/2015/EC.2/3(Part I)
تنفيذ إعلان تونس بشأن العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية والقرارات التي اعتمدتها الإسكوا في دورتها الثامنة والعشرين	3 (ب)	E/ESCWA/2015/EC.2/3(Part II)
القضايا العالمية والإقليمية	4	E/ESCWA/2015/EC.2/4
خطة التنمية المستدامة لعام 2030: استراتيجية الإسكوا وخطة العمل	4 (أ)	E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part I)
أهداف التنمية المستدامة: وضع مؤشرات إقليمية للتقدم في تحقيقها	4 (ب)	E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part II)
تنفيذ خطة عمل أديس أبابا	4 (ج)	E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part III)
الآليات التكنولوجية الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية	4 (د)	E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part IV)
الإعداد للمؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (COP-21)	4 (هـ)	E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part V)
حوكمة الهجرة الدولية في المنطقة العربية: الممارسات الواعدة	4 (و)	E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part VI)
آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية في المنطقة العربية	4 (ز)	E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part VII)
الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية وانتهاك القانون الدولي	4 (ح)	E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part VIII)
الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين 2018-2019	5	E/ESCWA/2015/EC.2/5
التحضيرات الجارية للدورة التاسعة والعشرين للإسكوا	6	E/ESCWA/2015/EC.2/6
تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها	7	E/ESCWA/2015/EC.2/7

العنوان	البند	الرمز
شبكة التعاون الفني في الإسكوا	8	E/ESCWA/2015/EC.2/8
تقييم عمل الشبكة	8 (أ)	E/ESCWA/2015/EC.2/8(Part I)
مقترح لمراجع إسناد الشبكة	8 (ب)	E/ESCWA/2015/EC.2/8(Part II)
خطة العمل لفترة السنتين 2016-2017	8 (ج)	E/ESCWA/2015/EC.2/8(Part III)